Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences /ISSN: 1999 -558X /ISSN Online 2707-4560/ Vol (16) Issue: 53-2024 (August)
A special issue of the proceedings of the Fourth International Conference of the Faculty of Administration and Economics, University of Wasit

تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي

للمدة (2004- 2022)

عدي علي فرحان منخي[1] أ . د احمد عبد الله سلمان [2]

http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1653.10

المستخلص

يهدف البحث الى بيان قدرة الانفاق الحكومي الذي يمثل الاداة الرئيسية للسياسة المالية لتنفيذ السياسة الحكومية للتأثير في النشاط الاقتصادي من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي العراقي ، اذ يرتبط البحث بفرضية مفادها ان الانفاق الحكومي المستند الى سياسة إنفاقيه رشيدة هو السبيل المناسب لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة انتاجية المجتمع ، ومن اجل اثبات الفرضية تناول البحث تحليل العلاقة بينهما .

كما اوضح البحث جمله من الاستنتاجات كان اهمها على الرغم من أن الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع، إلا أنه لم يصل بعد إلى المستويات اللازمة لزيادة معدل النمو الاقتصادي في العراق ، وتعود الأسباب إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي مر بها وتدهور الوضع الأمني .

بينما كان اهم التوصيات التي اقترحها الباحث نوصي بتفعيل القطاع الخاص وزيادة استثماراته وجذب الاستثمار الاجنبي وتفعيل القطاع المصرفي وتهيئة اجواء الاستثمار المناسبة سيزيد من نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي يتسع الوعاء الضريبي وتتحقق ايرادات ضريبية مرتفعة تزيد من القدرات الايرادية ومن ثم الانفاقية للدولة .

The research aims to demonstrate the ability of government spending, which represents the main tool of financial policy to implement government policy to influence economic activity in order to raise the rates of economic growth in Iraq, as the research is linked to the hypothesis that government spending based on a rational spending policy is the appropriate way to raise economic growth rates and increase the productivity of society, and in order to prove the hypothesis, the research dealt with an analysis of the relationship between them. The research

also clarified a number of conclusions, the most important of which was that although government spending as a percentage of the gross domestic product is high, it has not yet reached the levels necessary to increase the rate of economic growth in Iraq, and the reasons are due to the political and economic crisis it has gone through and the deterioration of the security situation. While the most important recommendations proposed by the researcher were to activate the private sector and increase its investments and attract foreign investment and activate the banking sector and create a suitable investment climate that will increase the growth of the gross domestic product and thus expand the tax base and achieve high tax revenues that increase the revenue and then spending capabilities of the state.

المـــــــــــقدمة

تعد مسألة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي ، وذلك بسبب الدور الرئيس والحيوي الذي يلعبه الانفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق لأهداف البلاد ، من خلاله أيضا يمكن استقراء واقع ومستقبل التوظيف وحجم الطلب الكلي واتجاهات التكوين الرأسمالي واتجاهات الأسعار والتي تعد بشكل عام مرآه لنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها وإداراتها إلا أن حجم هذا الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي أي أن تأثيره أيضا بارز في معادلة الدخل القومي .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه محاولة لبيان تحليل اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ومدى مساهمته في تحقيق النمو في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث

بالرغم من توفر موارد مالية تدعم النشاط الاقتصادي لا ان الافتقار لسياسات مالية وقدرات تخطيطية وتنظيمية حال دون قدرة الانفاق الحكومي على تحقيق النمو الاقتصادي في العراق .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضيه مفادها (ان الانفاق الحكومي المستند الى سياسة إنفاقيه رشيدة هو السبيل المناسب لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة انتاجية المجتمع).

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان قدرة الانفاق الحكومي الذي يمثل الاداة الرئيسية للسياسة المالية على تحقيق النمو الاقتصادي في العراق وزيادة معدلاته بما يتوفر من سياسات إنفاقيه حكومية .

اولاً : الانفاق العام :

هي ‘‘مجموع النفقات النقدية التي تنفقها الدولة وأجهزتها المختلفة للحصول على الموارد اللازمة لتقديم الخدمات التي تلبي الاحتياجات العامة.[1]

وبالتالي فهو يمثل المبلغ النقدي الذي يصدره القطاع العام لغرض تحديد المنفعة العامة، بمعنى آخر، يمثل الالتزامات المالية للحكومة أو الأفراد المفوضين من قبل الحكومة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية وتحقيق العدالة وتلبية الاحتياجات العامة وليس لتحقيق مكاسب خاصة والسعي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.[2]

ومن التعريف السابق يتضح أن الركائز الأساسية للإنفاق العام هي: [3]

1- النفقات الحكومية تصدر من شخص عام: هي النفقات العامة التي تصدرها الدولة أو أحد أفرادها، ويشمل هذا الوصف الدولة والأجهزة المحلية والجهات العامة التابعة لها.

2- يعتبر الإنفاق الحكومي نقداً، حيث تقوم الدولة بإنفاق الأموال على شكل نقد، وتقوم الدولة بشراء السلع والخدمات وتقديم المساعدة المالية والاجتماعية.

3- لغرض من الإنفاق الحكومي هو تلبية الاحتياجات العامة، أي تحقيق المصلحة العامة. ويجب أن تكون الطبيعة العامة للإنفاق تحقيقاً للمنفعة العامة.

1- تصنيف الإنفاق الحكومي

تم اقتراح العديد من التصنيفات للإنفاق الحكومي، ولكن تم تقسيم المفهوم تقليديًا إلى فئتين. الأول إداري، وهذا يوضح الارتباط الإداري والمالي بين الإدارات القائمة. كما أنه يحدد من لديه القدرة على إنفاق الأموال ومن المسؤول عن إنفاق الأموال. والثاني اقتصادي، وهذا يساعد على فهم التبعات الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي، مما يمكننا من اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة فيما يتعلق بالمالية العامة. وما يثير الاهتمام هنا هو التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام، والذي يشمل كلاً من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، وعادة ما يصاحب هذا التصنيف موازنة لكل من هذه النفقات، والتي توضح العلاقة بين الإنفاق العام والثروة الوطنية ودرجة الذي يساهم الإنفاق العام في الإجمالي. في خلق الأصول المادية للمجتمع.[4]

---

[1] [1] محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2009 ، ص 69

[2] [2] خالد شحادة الخطيب , احمد زهير شامية , المالية العامة , دار وائل للنشر , عمان , 2007 , ص 53

[3] [3] سوزي عدلي ناشد ،المالية العامة النفقات العامة الايرادات العامة الموازنة العامة ، لبنان : منشورات الحلبي،2006، ص34

[4] [4] وائل سالم جميل ,العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة1981 – 2000, ص 6

1-1- انفاق استهلاكي (جاري):

هو يمثل الإنفاق الذي يسمح للحكومة بالمحافظة على إدارتها للمرافق العامة، ويشمل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الاستهلاكية.[5]

بمعنى آخر، نفقات الدولة العادية والدورية، ويهدف هذا الإنفاق إلى ضمان حسن سير المرافق العامة وتعظيم المنافع للمجتمع من أجل رفع مستوى الرفاه وتعظيم الموارد الاقتصادية للبلاد، وكل ذلك يهدف إلى زيادة دخل البلاد. وهي تشمل التكاليف المرتبطة بالسلع والخدمات، وأجور الموظفين، فضلا عن الفوائد على الدين العام بمختلف أنواعه. ويشمل هذا الإطار كلا من التحويلات النقدية وغير المادية، سواء نقدا أو من خلال العمل .[6]

وهذا الأخير على نوعين مختلفين: [7]

1- تتمثل في الإنفاق العام على خدمات الدولة والسلع المرتبطة بهذه الخدمات والتي تقدمها الدولة. وتشمل هذه التكاليف الرواتب والأجور المدفوعة لموظفي الدولة، وكذلك مشتريات السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة والتي لا تعتبر الأخيرة جزءاً من تكوين رأس المال.

2- فتشمل النفقات التحويلية والتي تتضمن الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية

1-2- انفاق استثماري (رأسمالي)

اي أن المبلغ الذي تنفقه الدولة للحصول على وسائل الإنتاج اللازمة لزيادة الإنتاج، يعتبر ذا أهمية كبيرة لأنه يؤدي إلى تكوين رأس المال الثابت الذي يساعد على دعم التنمية الاقتصادية ويمثل دفعة ضرورية النمو الاقتصادي. نشاط اقتصادي تقوم به الدولة لا يستطيع القطاع الخاص تحمله، ويتضمن إقامة المشاريع الصناعية والزراعية التي من شأنها إنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن إنشاء البنية التحتية والأسس اللازمة لتحفيز النشاط.[8]

---

[5] عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ، مطبعة جامعة بغداد ، 1985 ، ص212

[6] احمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي ،(الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2005)، ص50

[7] عبد الحسين زيني ، مصدر سابق ، ص212

[8] سعاد جواد كاظم ، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، اطروحة ماجستير، جامعة القادسية ، العراق للمدة 1991-2009،رسالة غير منشورة ، سنة 2012، ص 17

ما تظهر أهمية هذا النوع من الإنفاق في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، حيث يمثل الدفعة الكبيرة اللازمة للنشاط الاقتصادي ويدفعه إلى تطوير مشاريع تكميلية رأسية وأفقية، وهذا لا يحققه القطاع الخاص. بل تقوم الدولة بذلك من خلال نفقاتها الاستثمارية العامة [9]

يمكن تقسيم النفقات الاستثمارية إلى فئتين:[10]

الاولى : تتمثل النفقات الاستثمارية المباشرة في إنشاء مشاريع صناعية وزراعية ينتج عنها إنتاج سلع وخدمات تزيد من الناتج القومي الإجمالي، وتعمل هذه المشاريع على تقليل التضخم، وتحسين الميزان التجاري، وتؤدي إلى زيادة حجم العرض الإجمالي ومن ثم زيادة الصادرات

الثانية : تتمثل في الإنفاق الاستثماري غير المباشر الذي يخصص لإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لتعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج، فتستغرق الحكومة وقتا طويلا لإنجازه، وهو ما لا يستطيع القطاع الخاص تحقيقه.

تم تمويل النفقات العامة من الإيرادات العامة التي تحصل عليها السلطات المالية من خلال مجموعة متنوعة من المصادر، المستمدة من قوتها الرسمية وقدرتها على السيطرة على الموارد المالية، وكذلك من الأفراد من خلال الضرائب. التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات العامة. وهذا يتطلب من الدولة أن تقوم أولاً بتقدير نفقاتها. فهو يوفر النفقات اللازمة لهذه القطاعات العامة، ولا تستطيع الحكومة الاستمرار في زيادة الإنفاق لأنه يخضع لسيطرة الإيرادات العامة، وبالتالي إذا لم يكن هناك إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، فإنه يفرق بين جوانب الإنفاق العام المختلفة.[11]

مضاعف الإنفاق $$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - MPC}$$

ثانياً - النمو الاقتصادي (المفهوم ، انواع ، طرق القياس):

1- مفهوم النمو الاقتصادي :

قبل الثورة الصناعية التي شهدها العالم، لم يكن هناك اهتمام كبير بموضوع النمو الاقتصادي، فقد كانت الحياة بسيطة إلى حد ما. لقد خصص المجتمع في السابق معظم موارده الاقتصادية لإنتاج الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن وغيرها من ضروريات المعيشة. ولاكن، بعد الثورة الصناعية، أصبح التوسع الاقتصادي أكثر أهمية من حيث النطاق. مدى تحقق لنمو الاقتصادي هو المؤشر الرئيسي الذي يوضح درجة زيادة ثروة الاقتصاد ودرجة تطور الاقتصاد، كما أنه مؤشر يقيس الاساس الذي التقدم العام أو مستوى التنمية لبلد ما، ويمكن عن طريقة التميز بين الدول المتقدمة و الدول النامية أو

---

[9] شاكر محمد شهاب ، أثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد سنة 1968 ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، 1989، ص33

[10] عهود حمود صالح , اتجاهات السياسة المالية واثرها في تحقيق متطلبات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي 2004-2018 , رسالة ماجستير , غير منشورة , جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد, سنة 2021 , ص 16

[11] مراد محمد حلمي, مالية الدولة, .**http://wahetelkotob.com/book**/116328283926665, ص6-7.

الدول في طور النمو[12]

يشير مفهوم النمو الاقتصادي إلى "زيادة الدخل أو الناتج القومي الحقيقي مع مرور الوقت. ويقاس معدل النمو عادة بمعدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل."[13]

يعد النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي بين فترتين، أو الزيادة في متوسط دخل الفرد، الذي هو الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان.[14]

وبينه (Domenic Salvatore) : انه العملية التي من خلالها يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل الحقيقي، على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادات المستمرة في الإنتاجية الفردية. [15]

وبعبارة اخرى يعبر عن النمو (هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ويشار إليه بإجمالي القيمة المضافة لجميع وحدات الإنتاج في مختلف المجالات الاقتصادية في دولة معينة. يشجع النمو الاقتصادي على إجراء قدر كبير من التغييرات الإجمالية، بما في ذلك الناتج المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الرضا والسعادة لأفراد المجتمع..[16])

ينظر (Edward Shapiro) إلى النمو الاقتصادي على أنه متغير كمي ، يقيس التغيرات في مقدار القدرة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد. وكلما زاد استخدام هذه الطاقة، زاد عدد السلع والخدمات المتاحة لتلبية الاحتياجات العامة للمجتمع.[17]

ويعني أيضًا أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل القومي الإجمالي، تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وهذا لا يعني مجرد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بل يجب أن يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي، مما يعني أن معدل النمو يجب أن يتجاوز معدل النمو السكاني، فقد تؤدي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي دون تحقيق النمو الاقتصادي وذلك لأن النمو السكاني أعلى من معدل نمو الناتج. [18].

---

[12] **() Charles Siegel , The End of Economic Growth ,published by the preservation Institute,Berkeley K 2006 , by Cherles siegle , p 5.**

[13] فايز ابراهيم الحبيب ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،ط4 ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2000)،ص 469

[14] محمود الوادي، واخرون، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص 331

[15] **Dominick Salvato , Development Economics , Schaum s OutlineSeries, McGraw- Hill, USA , 1992, P . 4**

[16] مهى كريم علي , معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق للفترة (2000 , 2012) , مجلة دراسات تربوية , المجلد 14 , العدد 55 , سنة 2021 , ص 292

[17] **Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis ,3ed ,Harcourt ,Brace, USA,1974, p:25.**

[18] حسن عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، سياسياً، إدارياً، بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 2009 ، ص . 125–126

2- انواع النمو الاقتصادي

توجد ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي[19]

2-1:-النمو الطبيعي (التلقائي) : انه النمو الذي ينبثق تلقائيا من القوى الجوهرية للاقتصاد الوطني، دون اتباع منهج علمي. وعادة ما يكون هذا النمو من النوع البطيء والمتزايد والمتتالي؛ ومع ذلك، فقد حدث ذلك أحيانًا في فترة زمنية قصيرة. ويكون هذا النمط من النمو في، الدول الرأسمالية المتقدمة التي أعقبت الثورة الصناعية، حيث يتطلب هذا النوع من النمو الكثير من المرونة في السياق الاجتماعي والثقافي الذي يحدث فيه، حيث يتم نقل مصدر النمو بسرعة إلى قطاعات أخرى.

2-2:- النمو العابر : وهو نوع من النمو لا يتمتع بصفات الاستمرارية والثبات، وهو عادة نمو ناجم عن ظهور عوامل عرضية خارجية، وسرعان ما يختفي هذا النمو بزوال السبب الملح الذي تسبب فيه. يمثل الصورة العامة المعروفة لدى معظم البلدان النامية، لأنه غالباً ما يكون استجابة للتطورات في تجارتها. إن الوضع الخارجي لن يدوم. وقد يختفي هذا الوضع بالسرعة التي ظهر بها، مع تأثير ضئيل على التنمية الشاملة.

2-3:- النمو المخطط : وهذا النمو هو نتيجة التخطيط العلمي للموارد والاحتياجات الاجتماعية، إلا أن شدة هذا النمو وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخطط، وواقع الخطة، وتأثير التنفيذ. فعالية التنفيذ والمراقبة بمساعدة ومشاركة أفراد المجتمع على كافة المستويات.. وهذا النوع من التخطيط معروف جيداً في الدول الاشتراكية ذات الاقتصادات الوطنية المتنامية. ووفقاً للخطة الوطنية، يتم تحديد أهداف ثابتة وأولويات تنموية محددة ، وهذا لا يعني انه لا يتواجد في الانظمة الرأسمالية بل يتواجد في الوحدات الاقتصادية بكافة انواعها اذ ان التخطيط ضرورة ملحة في كل المستويات ولكن تختلف من حيث مركزيتها والزامها

3- طرق قياس النمو الاقتصادي

تتيح عملية النمو الاقتصادي السريع للدول فرصة توفير المزيد من الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، خاصة الخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية وخدمات التعليم الأساسي والعالي ومعاشات المتقاعدين وغيرها. ولذلك فإن النمو الاقتصادي هو أحد أهم العوامل. مؤشر مهم يعكس مستوى التقدم الاجتماعي. استخدم الاقتصاديون تاريخيًا العديد من المؤشرات الاقتصادية لإظهار النمو، على الرغم من حقيقة أنها مستمدة من مكونات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة، والعديد منها غير قابل للقياس الكمي. ونتيجة لذلك، سيتم التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعتبر ذات أهمية قصوى في تحديد النمو الاقتصادي، وهي مذكورة أدناه.

[19] خضر جاسم محمد الفحل , قتيبة ماهر محمود , قياس اثر تطور النمو الاقتصادي وانعكاسه على انبعاثات الغازات الدفيئة في عينة من بلدان متقدمة مختارة للمدة (2000 , 2020) , مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية , مجلد 3 , العدد 6 , سنة 2022 , ص 129 – 130

1-3 : الناتج المحلي الاجمالي : يشير الناتج المحلي الاجمالي على كفاءة الدولة في استغلال الموارد والطاقة دون مساعدة خارجية، وبالتالي فإن هذا يمثل حجم الاقتصاد في المنطقة. ولفترة طويلة كان له دور كبير في تصنيف فقر وثراء الدول، وكان يعتبر من أهم المقاييس وأشملها | يشمل الاقتصاد الشامل جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد.[20]

تستمد الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي من دوره كمؤشر حاسم لتحديد العديد من الحقائق، بما في ذلك رصد التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية، ويتم ذلك من أجل تحديد مدى ازدهار أو ركود الاقتصاد المعني وتقييم واقع الاقتصاد ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو. كما أن الناتج المحلي الإجمالي أمر بالغ الأهمية لإعداد السياسات السكانية بسبب دوره في تحديد الدخل القومي للفرد. [21]

يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض الناتج الإجمالي للاقتصاد، مما يقلل الدخل الذي تتلقاه عوامل الإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الإنتاج. كما يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض فرص العمل المتاحة مما يؤدي إلى (مشكلة البطالة) ومن ثم الفقر نتيجة انخفاض استهلاك الفرد من السلع والخدمات، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات، والعكس صحيح في حالة زيادة الناتج المحلي. [22]

الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة جميع السلع والخدمات تامة الصنع المنتجة في أراضي الدولة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة. ويتم بعد ذلك استبعاد هذه العناصر من حساب رسوم الخدمة، والتي تساوي القيمة الإجمالية لجميع الوحدات العاملة في مجالات الإنتاج المختلفة. على غرار الزراعة والصناعة والمجالات الأخرى، يعتبر أحد المعايير الأكثر شمولاً المستخدمة لقياس إجمالي إنتاج البلاد من السلع والخدمات. [23]

ويمكن قياس الناتج المحلي الاجمالي من خلال التغير في الناتج المحلي بين فترتين مقسوما على فترت الاساس

معدل النمو الاقتصادي = الناتج القومي الحالي – الناتج القومي السابق * 100 الناتج القومي في العام السابق

ولذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي يعد محركا مباشرا للرفاهية بالمعنى العام للمجتمع وعلاقته ببعض الظواهر السائدة في المجتمع مثل الفقر والبطالة والتي تشكل أثرا كبيرا على تنمية الدول النامية. وعلى وجه الخصوص، فإن تأثيره على التنمية البشرية، فإن العلاقة بين زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نسبة الفقراء لا تعني بالضرورة أن نسبة الفقراء ومعدل البطالة تنخفض أو ستنخفض بسبب وجود زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لأنه قد تكون هناك أسباب كامنة وراء الفقر

[20] لبيق محمد , واخرون , اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الاردني , مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ,جامعة الجيلالي اليابس, العدد 6 , سنة 2006 , ص 46.
[21] هوشيار معروف , تجليل الاقتصاد الكلي , الطبعة الاولى , دار الصفاء للنشر والتوزيع , الاردن عمان , لسنة 2005 , ص 75
[22] وديع طوروس , الاقتصاد الكلي المؤسسة الحديثة للكتاب , الطبعة الاولى , لبنان بيروت , لسنة 2010 , ص 10
[23] ساموبلسون – نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون بالتعاون مع شركة ما كجروهل ، بيروت، 2006 , ص 451

والبطالة، على سبيل المثال (خصائص الأسر وأفرادها، التحصيل العلمي، نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، تركيز الاستثمارات). [24]

وهذا لا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لن تساعد في تقليل الفقر بأي حال من الأحوال، لكنه يساهم بشكل غير مباشر من خلال التدابير المتخذة في إطار السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة وتفاقمها من خلال خلق (فرص العمل وتمويل المشاريع الذاتية). [25]

ومع ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي ليس المؤشر الحاسم والكافي الوحيد للحكم على مستوى التنمية في بلد ما، لأن هناك بعض المشاكل والعيوب في استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية، بما في ذلك: لا تدخل الزيادة في الرفاه الاجتماعي في حساب الرفاهية. الناتج المحلي الإجمالي. إن إدراج بعض الأنشطة غير السوقية، مثل الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، كجزء من حساب الناتج المحلي الإجمالي، لا يأخذ في الاعتبار العمل الذي يضر بالبيئة والبيئة. وبالإضافة إلى ازدواجية قياس بعض المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية، فإنه يؤثر أيضا على المجتمع الرفاهية ولا يميز بين الاحتياجات الوطنية والخدمات الأساسية (مثل التعليم والصحة) [26]

2-3 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : استخدمت المنظمات الدولية عدة مؤشرات لتوضيح مدى مستوى المعيشة في مختلف البلدان، أحد هذه المؤشرات هو متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويقسم المتوسط السنوي للنواتج على عدد السكان في نفس العام لحساب حصة الفرد من الناتج [27]

$$\text{حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي في سنه}}{\text{عدد السكان في نفس السنه}}$$

يعد مؤشر نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مهمًا أيضًا في تقييم النمو الاقتصادي، فهو أحد أهم وأدق مقاييس النمو داخل الدولة. ويشير هذا المؤشر إلى مدى قوة الطلب المحلي وحجم الاستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، من المهم التعرف على هذا العامل كوسيلة لقياس راتب الشخص. يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة ثابتة في متوسط الناتج المحلي

[24] **(24)Muhammad, O. A. (2022).Analysis of the relationship between economic growth and the industrial sector in Iraq for the period 2003-2017. Journal of Business Economics for Applied Research. University of Fallujah, Volume 2 Number 1**

[25] مهى كريم علي , معاير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق (2000 , 2012) , مجلة دراسات تربوية , سنة 2021 , المجلد 14 , العدد 55 , ص 294 – 295

[26] خالد الوزاني , واخرون , مبادى الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق , دائر وائل للنشر , عمان الاردن , لسنة 2007 , ص 127

[27] حسن بن ابراهيم المهندي , مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر الواقع والافاق , سلسله دراسات سكانية الدوحة , مجلة الدراسات التربوية , العدد 55 , سنه 2021 , ص 2

الإجمالي لبلد ما مع مرور الوقت. ويمكن أن تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد داخل الدولة، دون وجود مشاكل مثل التضخم أو عدم تكافؤ المدفوعات أو توزيع الدخل. [28]

ورغم أن تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد لا يمثل الهدف الحقيقي للنمو وهو تحسين المستويات المعيشية للأفراد، إذ قد يرتفع المتوسط ولكن لا يوجد تطور حقيقي في المستويات المعيشية لمعظم الناس، إلا أن أدبيات النمو تفعل ذلك وذلك باعتماد هذا المؤشر باعتباره مؤشرا يثريه المؤشر. يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد. النمو الاقتصادي يعني النمو المستدام في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت. [29]

ويعتبر أحد المؤشرات الشائعة في السبعينيات لقياس مستوى معيشة المواطنين والحد من الفقر، وبالتالي قياس النمو من خلال التأكيد على قدرة المجتمع على استثمار الإمكانات والموارد الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي. وزيادة في معدل النمو البشري.[30]

حيث أن المعادلة السابقة تمثل مؤشرا لمستوى النمو الاقتصادي، أو الرفاهية الاقتصادية، والمعيار الذي يميز الدول الغنية والفقيرة. هناك جدل متزايد حول الخط الفاصل بين الدخل الذي يميز التقدم عن التخلف. ويتفق الاقتصاديون على أن مستوى الدخل قادر على ضمان الحد الأدنى من ضروريات الحياة للأفراد. ويستخدم على نطاق واسع لقياس النمو الاقتصادي والتنمية، على اعتبار أنه أبسط وأسهل مقياس في إحصاءات الحسابات القومية، وذلك بغرض مقارنة الدول المتخلفة وقياس الفجوات النسبية والمطلقة بين الدول المختلفة، إلا أن هذا المؤشر الواحد قد خضع للتدقيق. انتقادات عديدة ومستمرة. [31]

ونتيجة لذلك فإن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت، وينعكس ذلك في تحسن مستوى معيشة الأفراد وكذلك توزيع العدالة .[32]

ومما سبق يتبين أن النمو الاقتصادي هو زيادة الإنتاج أو الدخل مع مرور الوقت، أي زيادة ثابتة في إنتاج الثروة يصاحبها زيادة في دخل الفرد ويؤدي إلى التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تكون طويلة الأجل وليست قصيرة الأجل. محدودة، ما دامت نسبة زيادة الناتج المحلي أكبر من نسبة زيادة النمو السكاني. ونتيجة لذلك فإن النمو الاقتصادي يعد مؤشرا عدديا يمثل حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة في كافة المجالات الاقتصادية. كلما زاد معدل

---

(28) احمد صدام عبد الصاحب , اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة افاق عربيه , المجلد 114 , اتحاد غرفة التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة , مركز البحوث والتوثيق , الامارات العربية المتحدة , سنة 2008 , ص .25

(29) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،ص11.

(30)Muhammad, O. A. (2022).Analysis of the relationship between economic growth and the industrial sector in Iraq for the period 2003-2017. Journal of Business Economics for Applied Research. University of Fallujah, Volume 2 Number 1

(31) محمد عثمان , قياس التنمية البشرية , مراجعة نقدية , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الاولى , بيروت , 1995 , 9-10

(32) سعد نوري , تحديات النمو الاقتصادي في العراق في ضل الهيمنة الريعية , , الواقع الحالي ,والمستقبل , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , الجزء الثاني , مجلد 16 , العدد 50 , سنة 2020 , ص 293

الاستفادة من الموارد الإنتاجية، زادت معدلات النمو، والعكس إذا انخفضت، انخفض النمو الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي، ودخل الفرد الحقيقي.[33]

ثالثاً : التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

1- التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2022)

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، من المسائل الرئيسية لبيان دور السياسة المالية في التأثير في النمو الاقتصادي لما لنفقات العامة من دور رئيسي وحيوي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام قد ينظر له بانه هدف الاساس هو تسيير أجهزة الدولة وإداراتها إلا أن حجم هذا الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

ومن خلال الجدول (1) يظهر لنا حركة النفقات العامة خلال مده الدراسة ، اذ انها ،انخفضت في عام (2005) الى (26375175) ، مليون دينار بعد ان كانت في عام (2004) (32117491) مليون دينار ، وبمعدل نمو سالب (17.87 - %) اذ سجلت نسبة الانفاق الحكومي ، من الناتج المحلي انخفاض كبير اذ كانت في عام (2004) بنسبة بلغت (60.33 %) الا انها انخفضت الى (35.87 %) عام 2005 ويدور سبب هذا الانخفاض الى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي لعام (2005) عما كان عليه عام (2004) وبمعدل نمو بلغ (38.13 %) فيما تراجع معدل نمو الانفاق العام بنسبه سالبة بلغت (17.87 - %)، على الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق الا ان قطاعاته الاقتصادية لا زالت تعاني من التدهور وذلك بسبب استمرار سوء الوضع الامني وتعطل الاستثمارات الخارجية والمحلية وعدم القدرة على تنفيذ ما مخطط له من انفاق عام خلال عام (2005) وفق ما ذكر سابقا.

في عام (2006) ازدادت نسبة النفقات العامة الى (38806679) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (47.13 %) وشهدت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلى الاجمالي ارتفاعا بلغ (40.59 %)، وان سبب هذه الزيادة في نسبة النفقات العامة الى الناتج تعود الى ، تعود الى تدهور الوضع الامني وزيادة نسبة الانفاق العسكري في تلك الفترة ، مع الملاحظ كانت الزيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ في العام نفسه(95587955) بمعدل نمو متناقص بلغ (29.99 %) وتعزو هذه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الى الزيادة في كميات النفط المصدرة للخارج .[34]

واستمر هذه الارتفاع في النفقات العامة بمعدل نمو موجب ، اذ بلغت النفقات العامة في عام (2008) (59403375) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (52.19 %) ، ويعزى سبب هذه الزيادة الى تزايد الايرادات العامة التي تمول زيادة الانفاق العام، في حين بلغت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع بلغ ، (37.83 %) وان هذه الزيادة في قيمة النفقات العامة تعزى الى هي زيادة التعينات في دوائر الدولة ، واعادة المفصولين السياسيين ، اذ شهد تعديل قانون رواتب

[33] **Ali, R. H., & Marwan, S. O. (2020).Analysis of indicators of economic growth in the environment of the Iraqi economy for the period 2004-2017. Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences. University of Wasit, Volume 12, Number 35**

[34] التقرير الاقتصادي السنوي , الفصل الاول تطورات النشاط الحقيقي , لعام 2006

موظفين الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008 ارتفاع كبير في الرواتب والاجور واصبحت الرواتب والاجور تمثل رقم كبيرا جدا ونسبة مرتفعة من الانفاق الحكومي ،في حين بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي لسنة (2008) (157026061.6) مليون دينار ، لقد كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، لهذا العام حصيلة لمعدلات نمو متفاوتة حققتها بعض القطاعات الاقتصادية باستثناء (قطاع الزراعة) ، وبالأخص قطاع النفط حيث ازدادت عائدات النفط الخام نتيجة لارتفاع كميات النفط المصدر ، وارتفاع سعر برميل النفط والى التحسن النسبي في الوضع الأمني والذي انعكس إيجاباً في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية. [35]

وفي عام (2009) انخفضت قيمة النفقات العامة الى (52567025) مليون دينار ، بمعدل نمو سالب بلغ (11.5 - %)، يعود السبب الى السياسة الحكومية الانكماشية التي قامت بها بسبب الازمة المالية ، في حين نلاحظ انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي لسنة (2009) حيث بلغ (130642187.0) مليون دينار ، ويعود تراجع معدل نمو الناتج المحلي بالاتجاه السالب اثر تداعيات الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) واثرها السلبي على الطلب العالمي للنفط وبالتالي انخفاض اسعاره والناتج المحلي الاجمالي كنتيجة لذلك ومن خلال ما ظهر من انخفاض من الناتج المحلي الاجمالي بشكل اكبر من الانفاق العام لذلك حصل ارتفاع بنسبة الانفاق من الناتج كما في الجدول (1) .

وفي عام (2010) ارتفعت قيمة النفقات العامة اذ بلغت (70134201) مليون دينار بمعدل نمو (33.41 %) اعلى من السنة السابقة وبلغت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي (43.28 %) حتى عام (2012) بالمقابل كان هناك زيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي ففي عام (2010) بلغ قيمته (162064565.5) مليون دينار ، ويعود الفرق في معدلات الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الى تأثير الارتفاع الحاصل في اسعار النفط ، كذلك شهد هذا العام ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لباقي الانشطة الاقتصادية وبنسب متفاوتة ،وفي عام (2012) ، تحسن مستوى النفقات العامة بصوره كبيره اذ بلغ الانفاق العام (105139576) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (33.49 %) وتعزو هذا الزيادة في النفقات لى توجه السياسة الاقتصادية في للعراق نحو تمويل التنمية وبرامج اعادة الاعمار إنشاء البنى التحتية، كذلك تبنّي سياسة التنويع الاقتصادي وتوسيع دور القطاعات الاخرى، في المقابل بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي للعام نفسه (254225490.7) مليون دينار ، بمعدل نمو بلغ (32.25 %) ويعزى هذا التحسن في نمو الناتج المحلي الاجمالي ، الى جملة من العوامل منها ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام وكمية المنتج منه قياسا بالعوام السابقة، فضلا عن التحسن النسبي في معدلات نمو بعض الانشطة الاقتصادية ، لاسيما نشاط الانواع الاخرى من التعدين، نشاط خدمات التنمية الاجتماعية ، والشخصية، نشاط البناء والتشييد، نشاط البنوك، والتأمين و نشاط الكهرباء واستمر هذا الارتفاع حتى عام (2014) اذ انخفضت قيمة النفقات العامة عن ما كانت عليه في السنوات السابقة اذ بلغ (115937762) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (2.67-%) في المقابل بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي (266420384.5) مليون دينار بمعدل نمو سالب (2.62- %) وبلغت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي (43.52 %) ان سبب هذا التذبذب يعود الى الوضع الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال عام 2014 ، حيث واجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية ،على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، اذ ان التطورات الأخيرة المتمثلة في الأوضاع السياسية

[35] التقرير الاقتصادي السنوي , الفصل الاول تطورات النشاط الحقيقي , لعام 2008

غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الأمني ، والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الإرهابية)داعش) التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية، ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية لهاذا المناطق لاسيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية الهامة في هذه المناطق، الى جانب الهبوط السريع في اسعار النفط العالمية منذ منتصف العام 2014 ،والتي ادت الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية الاعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات المتحققة من الصادرات النفطية وعدم تنوع مصادر الدخل، مما ادى الى تراجع مستويات نمو الاقتصاد الوطني، وشهدت السنوات التي جاءت بعد عام (2004) انخفاض مستمر حتى عام (2019) اذ بداءة بالارتفاع لتبلغ (111723523) بمعدل نمو (38.14 %) في المقابل ازاد الناتج المحلي الاجمالي وبلغ (276157867.6) مليون دينار بمعدل نمو (2.69 %) وبلغ نسبة الانفاق الحكومي منه (40.46 %) ، ويعزى هذا النمو الى زيادة انتاج النفط ، فضلا عن الانتعاش في النشاط الاقتصادي في القطاعات الاخرى في المقابل انخفضت النفقات العامة في عام (2020) الى (76082443) مليون دينار ، بمعدل تغير سالب بلغ (31.90 %) في حين بلغ مستوى الناتج المحلي الاجمالي (215661516.5) مليونون دينار، بمعدل نمو سالب (21.91 %) ويعزى هذا الانخفاض ،الى انخفاض ملموس في مستوى الاداء ، بسبب جائحة كرونا ، وانخفاض اسعار النفط ثم شهد مستوى الانفاق ارتفاع ملموس عما عليه في السنوات السابقة حيث بلغ (102849659) مليون دينار ، بمعدل تغير (35.18 %) في المقابل بلغ الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع وانتعاش بلغ قيمة (301152818.8) مليون دينار ، بمعدل تغير (39.64 %) وبلغت نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي (34.15 %) ،وكان هذا الانتعاش او التحسن تعافي اسعار النفط وانخفاض اصابات كرونا و نمو كل من القطاعات الاخرى ثم شهدت النفقات زيادة كبيرة حيث بلغت (116959582) مليون دينار ، بمعدل تغير (13.72 %) بسبب التوجه نحو الانفاق الاستثماري وكذلك نسبة التعينات الكبيرة وازداد الناتج المحلي الاجمالي بلغ (383064152.3) بمعدل (27.20 %) وكانت نسبة النفقات العامة من النتاج المحلي الاجمالي (30.53 %) حيث نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي تعتبر اكثر نمو على ما مرت علية في كل السنوات السابقة ، بسبب زيادة اسعار النفط ،ورفع القيود وزيادة الحصص الشهرية ، كذلك نمو النشاطات الاخرى غير نفطية لتعدين والمقالع، الصناعات التحويلية، الكهرباء والماء، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك، خدمات التنمية الاجتماعية[36] .وتوضح ان نسبة الانفاق لعام الى الناتج المحلي يعني مساهمة الدولة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي نسبة تدخلها اذ كلما ارتفعت النسبة زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعكس صحيح .

[36] [36] التقرير الاقتصادي السنوي , الفصل الاول تطورات النشاط الحقيقي , لعام 2022

جدول (1) تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	انفاق حكومي (1)	معدل النمو % (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (3)	معدل النمو % (4)	نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي % (5)
2004	32117491	-	53235359	-	60.33
2005	26375175	-17.87	73533599	38.13	35.87
2006	38806679	47.13	95587955	29.99	40.60
2007	39031232	0.57	111455813	16.60	35.02
2008	59403375	52.19	157026061.6	40.89	37.83
2009	52567025	-11.5	130642187.0	-16.80	40.24
2010	70134201	33.41	162064565.5	24.05	43.28
2011	68757666	12.29	192237070.3	18.62	35.77
2012	105139576	33.49	254225490.7	32.25	41.36
2013	119127556	13.3	273587529.2	7.62	43.54
2014	115937762	-2.67	266420384.5	-2.62	43.52
2015	70397515	-39.27	194680971.8	-26.93	36.16
2016	75055865	6.61	196924141.7	1.15	38.11
2017	75490115	0.57	221665709.5	12.56	34.06

30.07	21.32	268918874.0	7.13	80873189	2018
40.46	2.69	276157867.6	38.14	111723523	2019
35.28	-21.91	215661516.5	-3190	76082443	2020
34.15	39.64	301152818.8	35.18	102849659	2021
30.53	27.20	383064152.3	13.72	116959582	2022

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على

العمود (1)(3) بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الارقام القياسية ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2004 – 2022) .

العمود (2,4,5) من عمل الباحث .

شكل (1)

العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي بالأسعار الجارية

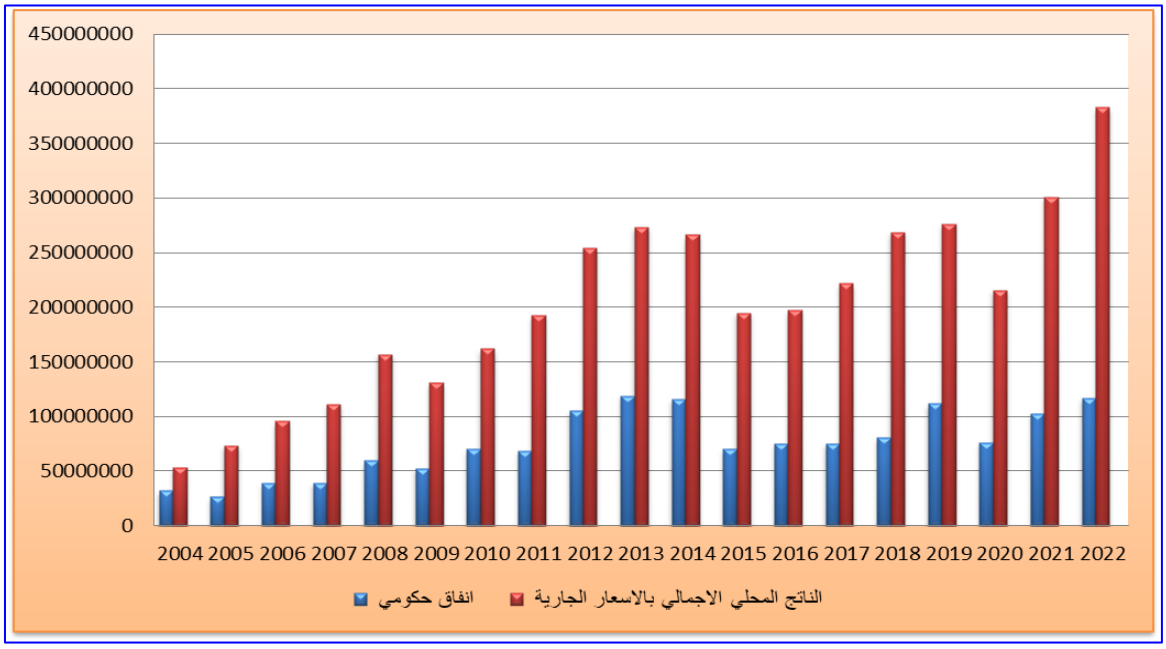

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

2- تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لجميع سلع وخدمات السوق المنتجة خلال فترة معينة. ونتيجة لهذا فإن الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة نسبة إلى قوتها الشرائية لابد أن يكون أكثر أهمية في تحديد كيفية مقارنة مستويات المعيشة. تسمى النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي إلى إجمالي سكان المنطقة بالحصة. دخل الفرد، وهو نفس متوسط مستوى المعيشة(متوسط نصيب الفرد).[37]

ويعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تمثل النشاط الاقتصادي للدولة ومسار نموه، حيث أن الطلب على الأصول يرتبط ارتباطاً مباشراً بنمو الناتج، وبالتالي فإن ارتفاع معدل نمو الناتج يدل على ارتفاع المشاركة. القطاعات في إنشائها. [38]

أما نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهي أحد المؤشرات المهمة الدافعة النمو الاقتصادي وأحد أهم مؤشرات مستوى الرفاهية التي يحققها المجتمع، ويعكس درجة تطور دخل الفرد ونسبة دخل الفرد من إجمالي الدخل الاقتصادي.[39]

بعد تفكك الدولة العراقية وضياعها بعد أحداث عام 2003 التي أدت إلى انهيار البنى الارتكازية أصبح الاقتصاد العراقي على أثرها يعاني من تشوهات ظهرت على الساحة العراقية متمثلة بانعدام الاستقرار الأمني، والفساد الإداري والمالي، والبطالة، والفقر، وإعادة الإعمار[40]، إلا أن الميزة الوحيدة التي اكتسبها العراق هي استئناف تصدير النفط وزيادة ايراداته منه من خلال رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بموجب قرار الأمم المتحدة (1483) في 2 من آيار 2003.[41]

ويلاحظ من الجدول (2) ارتفاع الانفاق الحكومي من (32117491) مليون دينار عام 2004 إلى (116959582) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (13.72%) عام 2022، أما متوسط نصيب الفرد فقد ارتفع من (1961.5) دينار عام 2004 إلى (5975.9) مليون دينار عام 2022 وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.73%)، كما شهد عام 2005 انخفاض الانفاق الحكومي حتى بلغ (26375175) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (17.87%) مقارنه بعام 2004، اما متوسط نصيب الفرد ارتفع الى (2629.6) دينار عام 2005 وبمعدل نمو سنوي بلغ (34.06%)، ويعود هذا الارتفاع إلى إعادة تصدير النفط، أما عام 2006 فقد ارتفع الانفاق الحكومي إلى (38806679) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (47.13%) مما انعكس في زيادة متوسط نصيب الفرد بمقدار (3317.8) دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (26.17%)، وفي عام 2007 ارتفع الانفاق الحكومي،

---

[37] كريم مهدي الحسناوي , مبادي علم الاقتصاد , المكتبة القانونية , بغداد , سنة 2007 , ص 188

[38] **(38) Gemechu Berhanu Kusa Determinants of financial Ongore, Vincent Okoth, and (2) performance of commercial banks in Kenya." International journal of economics and financial issues 3.1(2013)**

[39] مخيف جاسم حمد , عامر بدر احمد , تحليل وقياس اثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على التنمية البشرية في العراق للمدة (2004 – 2019) جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , مجلد 17 , عدد 55 , سنة 2021 , ص 218

[40] () أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي...إلى أين، الطبعة الأولى، دار المواهب، النجف الاشرف، 2011، ص ص27-26.

[41] () المصدر نفسه، ص333.

إذ بلغ (39031232) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.57%) أما متوسط نصيب الفرد فارتفع، إذ بلغ (3754.9) دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (13.17%)، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عائدات الصادرات من النفط الخام إلى مستويات قياسية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ تجارة النفط، إذ وصلت أسعار النفط إلى حدود (147) دولار للبرميل الواحد[42]، كما شهد عام 2008 ارتفاع الانفاق الحكومي إلى (59403375) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (52.19%) مقارنة بعام 2007 وزيادة متوسط نصيب الفرد إلى (4923.2) دينار عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ (31.11%) وهذا النمو للأنفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد يعود إلى تأثيرات ارتفاع أسعار برميل النفط بنسبة (35.8%) وإلى التحسن النسبي في الوضع الأمني والذي انعكس بشكل ايجابي في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية[43]، لوحظ من الجدول (2) إن الانفاق الحكومي بلغ (52567025) مليون دينار عام 2009 وبمعدل نمو سنوي منخفض بلغ (11.5%) مقارنه مع عام 2008 ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو السنوي إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انعكست على انخفاض أسعار النفط، إذ انخفض معدل سعر برميل النفط الخام لهذا العام بنسبة (33.6%) قياسيا بعام 2008 الذي بلغ (35.8%)[44]، أما الأعوام من 2010 إلى 2013 فشهدت ارتفاعا متزايداً في الانفاق الحكومي ونصيب الفرد ومعدلات النمو السنوية، إذ وصل الانفاق الحكومي عام 2013 إلى (119127556) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (13.3%) وارتفع متوسط نصيب الفرد إلى (7795.5) وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.90%)، أما عام 2014 فانخفض الانفاق الحكومي إلى (115937762) مليون دينار عما كان عليه في عام 2013 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.67%) وانعكس ذلك في انخفاض متوسط نصيب الفرد إلى (7399.5) دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (5.08%)، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية من (110) دولار للبرميل إلى حوالي (50) دولار للبرميل[45]، وتراجع بعدها الانفاق الحكومي عام 2015 بالغاً (70397515) دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (39.27%)، وانخفاض متوسط نصيب الفرد إلى (5528.6) دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (25.28%)، جراء الإجراءات التقشفية عقب الصدمتين (الأمنية والنفطية)، كما شهدت الاعوام (2016، 2017، 2018، 2019) ارتفاع مستمرا في الانفاق الحكومي نتيجة عودة أسعار النفط بالارتفاع، فضلاً عن تحرير مناطق كثيرة خلال العمليات العسكرية، وعودة الحياة في المناطق المحررة، ثم عاود الانفاق الحكومي بالانخفاض ليصل (76082443) دينار عام 2020 وبمعدل نمو سالب بلغ (3190%) بمقارنه بعام 2019، اما متوسط نصيب الفرد ارتفع الى (4937.8) دينار عام 2020 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (26.51%)، وهذا يعود لانخفاض الطلب العالمي على مصادر الطاقة بسبب أزمة الوباء العالمي، والتي تعطلت بسببها حركة الاقتصاد العالمي، مما أثر على واقع الاقتصاد العراقي، ثم ارتفع الانفاق الحكومي ليصل (102849659) دينار عام 2021 وبمعدل نمو بلغ

---

[42]() فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي...الفرص والتحديات: دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد السابع والعشرون، 2011، ص26.

[43]() البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير الاقتصادي السنوي، 2008، ص18.

[44]() علا الصيدلاني، دراسة حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 11– 12 تشرين الثاني نوفمبر، بيروت، 2009، ص10.

[45]() حسين كلف عزيز، قياس النمو والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي للمدة (1980–2014)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، 2016، ص44.

(35.18%) بمقارنه بعام 2020، اما متوسط نصيب الفرد ارتفع الى (5874.4) دينار عام 2021 وبمعدل نمو سنوي بلغ (18.97%)، نتيجة تعافي اسعار النفط وكذلك عود الحياة للاقتصاد العالمي بعد ازمة كوفيد كورونا.

شكل (2)

العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و متوسط نصيب الفرد و الفقر

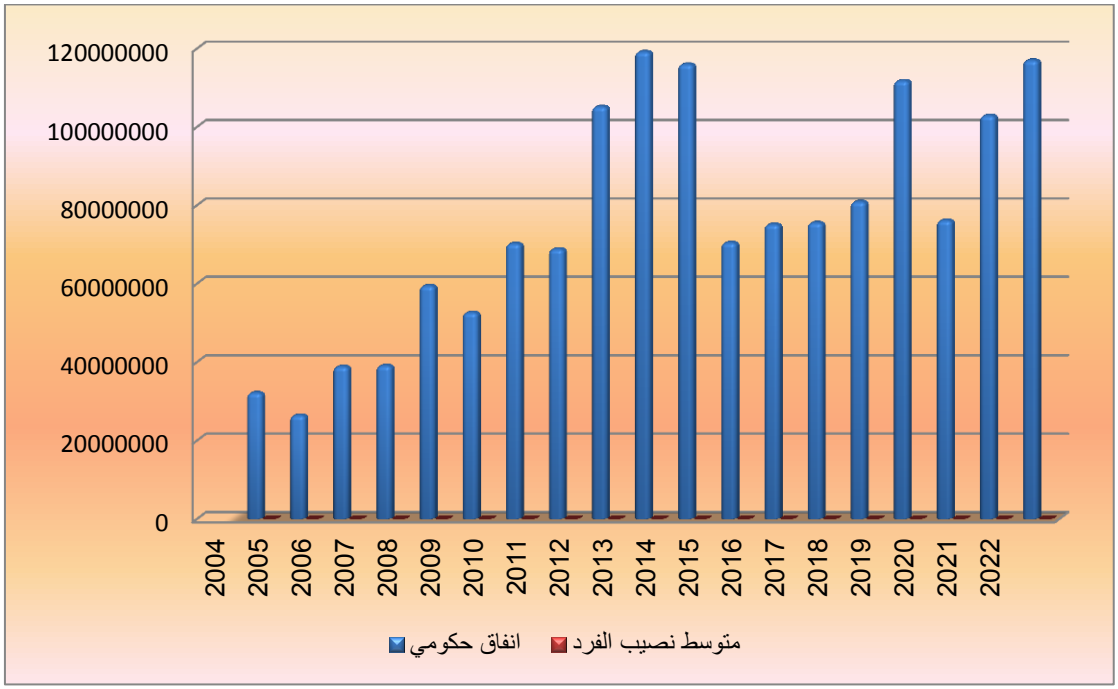

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

جدول (2)

تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد (مليون دينار)

معدل النمو % 5	متوسط نصيب الفرد 4	معدل النمو % 2	انفاق حكومي 1	السنوات
-	1961.5	-	**32117491**	2004
34.06	2629.6	-17.87	**26375175**	2005
26.17	3317.8	47.13	**38806679**	2006
13.17	3754.9	0.57	**39031232**	2007
31.11	4923.2	52.19	**59403375**	2008
-16.20	4125.8	-11.5	**52567025**	2009
20.90	4988.13	33.41	**70134201**	2010
30.69	6518.9	12.29	**68757666**	2011
14.00	7431.7	33.49	**105139576**	2012
4.90	7795.5	13.3	**119127556**	2013
-5.08	7399.5	-2.67	**115937762**	2014
-25.28	5528.6	-39.27	**70397515**	2015
-1.52	5444.5	6.61	**75055865**	2016
9.62	5968.3	0.57	**75490115**	2017
18.19	7053.7	7.13	**80873189**	2018

-4.74	6719.4	38.14	**111723523**	2019
-26.51	4937.8	-3190	**76082443**	2020
18.97	5874.4	35.18	**102849659**	2021
1.73	5975.9	13.72	**116959582**	2022

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على

العمود (1)(3) (4) (6) بيانات البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متعددة .

العمود (2، 5) من عمل الباحث .

الاستنتاجات

1- على الرغم من أن الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع، إلا أنه لم يصل بعد إلى المستويات اللازمة لزيادة معدل النمو الاقتصادي في العراق ، وتعود الأسباب إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي مر بها وتدهور الوضع الأمني.

2- ونستدل مما سبق بضعف استخدام الموارد المالية عبر السياسة الانفاقية للحكومة في تأثير على الاداء الحكومي وحصول انخفاضات مستمرة في التأثير على النمو الاقتصادي، وهذا ما اثبة التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة .

التوصيات

1- نوصي بتفعيل القطاع الخاص وزيادة استثماراته وجذب الاستثمار الاجنبي وتفعيل القطاع المصرفي وتهيئة اجواء الاستثمار المناسبة سيزيد من نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي يتسع الوعاء الضريبي وتتحقق ايرادات ضريبية مرتفعة تزيد من القدرات الايرادية ومن ثم الانفاقية للدولة .

2- تفعيل كل انواع الجباية من الخدمات التي تقدمها الدولة كالكهرباء والماء وكل الخدمات الاخرى لزيادة لزياده الايرادات ولترشيد الاستهلاك في الطاقة والماء والخدمات الاخرى ، مع تفعيل الغرامات للمخالفات القانونية لتحقيق ايرادات من جهة ومن الاخرى ضبط سلوك المجتمع والتزامه بالقوانين والتعليمات ورفع مستوى المواطنة لدية .

3- تعد السياسة الانفاقية من اهم السياسات المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي و المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ولا يمكن تنفيذها الا بتوفر ايرادات متنوعه ومستمرة تديم عملية الانفاق على القطاعات الاقتصادية و الخدمية المختلفة عبر الموازنة العامة ، لذا لابد من ايجاد سبل متنوعة الايجاد الايرادات والتخلص من الريعية التي تسود الاقتصاد العراقي وتوثر سلبا في عدم استقرار الايرادات وبالتالي الانفاق

المصادر

اولاً : المصادر العربية

(1) محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2009 .

(2) خالد شحادة الخطيب ، احمد زهير شامية ، المالية العامة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2007 .

(3) سوزي عدلي ناشد ،المالية العامة النفقات العامة الايرادات العامة الموازنة العامة ، لبنان : منشورات الحلبي،2006 .

(4) وائل سالم جميل ،العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة1981 – 2000 .

(5) عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ، مطبعة جامعة بغداد ، 1985 .

(6) احمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي ،(الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2005) .

(7) عبد الحسين زيني ، مصدر سابق .

(8) سعاد جواد كاظم ، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، اطروحة ماجستير، جامعة القادسية ، العراق للمدة 1991-2009،رسالة غير منشورة ، سنة 2012 .

(9) شاكر محمد شهاب ، أثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد سنة 1968 ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، 1989 .

(10) عهود حمود صالح ، اتجاهات السياسة المالية واثرها في تحقيق متطلبات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي 2004-2018 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد، سنة 2021 .

(11) مراد محمد حلمي، مالية الدولة، .**http://wahetelkotob.com/book**/116328283926665،.

(13) فايز ابراهيم الحبيب ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،ط4 ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2000) .

(14) محمود الوادي، واخرون، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص 331

(16) مهى كريم علي ، معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق للفترة (2000 ، 2012) ، مجلة دراسات تربوية ، المجلد 14 ، العدد 55 ، سنة 2021 ، ص 292

(18) حسن عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، سياسياً، إدارياً، بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 2009 .

(19) خضر جاسم محمد الفحل ، قتيبة ماهر محمود ، قياس اثر تطور النمو الاقتصادي وانعكاسه على انبعاثات الغازات الدفيئة في عينة من بلدان متقدمة مختارة للمدة (2000 ، 2020) ، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية ، مجلد 3 ، العدد 6 ، سنة 2022 .

(20) لبيق محمد ، واخرون ، اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الاردني ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،جامعة الجيلالي اليابس، العدد 6 ، سنة 2006 .

(21) هوشيار معروف ، تجليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الاردن عمان ، لسنة 2005 .

(22) وديع طوروس ، الاقتصاد الكلي المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الاولى ، لبنان بيروت ، لسنة 2010 .

(23) ساموبلسون – نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون بالتعاون مع شركة ما كجروهل ، بيروت .

(25) مهى كريم علي ، معاير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق (2000 ، 2012) ، مجلة دراسات تربوية ، سنة 2021 ، المجلد 14 ، العدد 55 .

(26) خالد الوزاني ، واخرون ، مبادى الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دائر وائل للنشر ، عمان الاردن ، لسنة 2007

(27) حسن بن ابراهيم المهندي ، مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر الواقع والافاق ، سلسله دراسات سكانية الدوحة ، مجلة الدراسات التربوية ، العدد 55 ، سنه 2021 .

(28) احمد صدام عبد الصاحب ، اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة افاق عربيه ، المجلد 114 ، اتحاد غرفة التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ، مركز البحوث والتوثيق ، الامارت العربية المتحدة ، سنة 2008 .

(29) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

(31) محمد عثمان ، قياس التنمية البشرية ، مراجعة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1995 .

(32) سعد نوري ، تحديات النمو الاقتصادي في العراق في ضل الهيمنة الريعية ، ، الواقع الحالي ،والمستقبل ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، الجزء الثاني ، مجلد 16 ، العدد 50 ، سنة 2020 .

(34) التقرير الاقتصادي السنوي ، الفصل الاول تطورات النشاط الحقيقي ، لعام 2006

(35) التقرير الاقتصادي السنوي ، الفصل الاول تطورات النشاط الحقيقي ، لعام 2008

) 36) التقرير الاقتصادي السنوي ، الفصل الاول تطورات النشاط الحقيقي ، لعام 2022

(37) كريم مهدي الحسناوي ، مبادي علم الاقتصاد ، المكتبة القانونية ، بغداد ، سنة 2007 .

(39) مخيف جاسم حمد ، عامر بدر احمد ، تحليل وقياس اثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على التنمية البشرية في العراق للمدة (2004 – 2019) جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 17 ، عدد 55 ، سنة 2021 ، ص 218

(40)) أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي...إلى أين، الطبعة الأولى، دار المواهب، النجف الاشرف، 2011، ص ص27-26.

(42)) فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي...الفرص والتحديات: دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد السابع والعشرون، 2011 .

(43)) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير الاقتصادي السنوي، 2008 .

(44)) علا الصيدلاني، دراسة حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 11- 12 تشرين الثاني نوفمبر، بيروت، 2009، ص10.

(45)) حسين كلف عزيز، قياس النمو والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2014)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، 2016، ص44.

المصادر الانكليزية

(12)Charles Siegel , The End of Economic Growth ,published by the preservation Institute,Berkeley K 2006 , by Cherles siegle , .

(15) Dominick Salvato , Development Economics , Schaum s OutlineSeries, McGraw- Hill, USA , 1992, .

(17)Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis ,3ed ,Harcourt ,Brace, USA,1974, p:25.

(24)Muhammad, O. A. (2022).Analysis of the relationship between economic growth and the industrial sector in Iraq for the period 2003-2017. Journal of Business Economics for Applied Research. University of Fallujah, Volume 2 Number 1

(30)Muhammad, O. A. (2022).Analysis of the relationship between economic growth and the industrial sector in Iraq for the period 2003-2017. Journal of Business Economics for Applied Research. University of Fallujah, Volume 2 Number 1

(33)Ali, R. H., & Marwan, S. O. (2020).Analysis of indicators of economic growth in the environment of the Iraqi economy for the period 2004-2017. Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences. University of Wasit, Volume 12, Number 35

(38) Gemechu Berhanu Kusa Determinants of financial Ongore, Vincent Okoth, and (2)

performance of commercial banks in Kenya." International journal of economics and financial issues 3.1(2013)